ABDELALEEM

يوم الدستور: احتفالات بحامي البلاد والمجتمع

الخطيب: هجمة لإلغاء تاريخ الكويت

■ محاولات لفرض الوصاية على الشعب

كتب محمد المصلح:

اجمع المتحدثون في ندوة «قصة الدستور»، التي اقامتها جمعية القانون في كلية الحقوق في جامعة الكويت امس، على ان الدستور هو الحصن الحامي للبلاد وللمجتمع، مؤكدين ان الكثير من المواطنين بدأوا يستشعرون وجود محاولات خطرة من البعض للمساس بالدستور من خلال فرض الوصاية على المواطنين والعبث بمقدراتهم، فضلا عن التكريس لالغاء مفهوم الدستور عبر خلق جو من الاحباط واليأس بين المواطنين.

وقال النائب الاسبق د. احمد الخطيب ان هناك هجمة منذ زمن على الكويتيين عن طريق الغاء تاريخ الكويت ليصبح تاريخ عائلة وليس تاريخ شعب، مضيفا ان هذا الامر يشعرنا بالضيق نظرا لنسيان الكويتيين الذين ضحوا من اجل البلاد ليرفعوا علم وسمعة الكويت في جميع المحافل الدولية. وبين ان هناك كلاما يخرج من البعض في منتهى الخطورة عندما يصفون شهداء الديموقراطية بالخيانة، مضيفا: انا لن ارد على هؤلاء الا بالوثائق الرسمية البريطانية التي جمعتها حكومة البلاد والتي تؤكد ان مجلس عام ١٩٣٨ لم يكن وراءه اشخاص لهم علاقة بالعراق، موضحا ان الشيخ عبدالله السالم كان دائما مع الديموقراطية، حيث وصفته الوثائق البريطانية بأنه كلما زادت العاصفة كان السالم ينزل شراعه حتى لا تهتز السفينة في دليل على حكمته ورغبته بوجود مجلس للامة.

واكد الخطيب اننا نستمد من العبر والدروس وليس النقد والحقد والغاء الطرف الآخر ومحاربته، مضيفا ان الوثائق البريطانية قالت انه عندما قامت المعارضة بتقديم عريضة ترفض وجود المجلس قام الشيخ عبد الله السالم «بطرد» مقدمي العريضة. واضاف: اننا نرفض الحملة ضد اعضاء المجلس والشهداء آنذاك ووصفهم بالخيانة والعمالة، مبينا ان الوثائق اوضحت ان الكويتيين آنذاك كانوا يشترون اسلحة لحماية انفسهم، وان البعض لا يريد ان تنشر هذه التقارير.

انتصارات

وعن الانتخابات الطلابية، قال الخطيب «انا معجب بالانتصارات التي قامت بها القائمة المستقلة خلال العام الحالي، متمنيا ان تكون عين القائمة وهدفها خلال السنة المقبلة، على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، نظرا لان الاتحاد لا يمثل المجتمع الطلابي وحده بل يمثل المجتمع ككل.

وطالب الخطيب بتمسك الطلبة الجامعيين بالدستور والديموقراطية، لانهما الامران الوحيدان اللذان يجمعاننا، مضيفا: يجب ان تزول جميع خلافاتنا الانتخابية بعد الاتفاق على الدستور والديموقراطية بحيث تكونالقوائم الوطنية يدا واحدة وينسوا جميع الخلافات.

لا حلول خارج الدستور

من جانبه، قال النائب الأسبق د. خالد الوسمي ان التاريخ يثبت قصة الشعب الكويتي منذ الوهلة الأولى من تأسيس البلاد والتي تحكي أن المشاورة كانت موجودة بين الحاكم والمحكوم وهي صفة موجودة منذ القدم.

وبين أن الدستور هو الحصن الحامي للبلاد والمجتمع، معرجا على الحياة السياسية منذ نشأتها قائلا مع بداية الحياة الدستورية كان يوجد ملل واضح من قضية الدستور، مبينا أن من يفكر في حلول خارج الدستور هو إنسان لا يؤمن بالاستقرار لهذا البلد.

وعرج الوسمي على قضية دفع الأموال لتخريب الأوضاع والنفوس، موضحا أن الإنسان قبل الغزو العراقي كان ذا أخلاق عالية ولكن بعد الغزو «ازيل الحياء» واصبحت الرشاوى فوق الطاولة وليست تحتها، مؤكدا أنه حتى الجامعة وصلها هذا التخريب.

احتفالية غير

من جهته، أكد وزير الإعلام الأسبق د. سعد بن طفله أن الاحتفالية بيوم الدستور بهذه السنة غريبة عن كل سنة سابقة، موضحا ان الشعب يريد أن يوصل كلمة بأن دستور الكويت في خطر وهناك أشخاص لا يؤمنون لا بالدستور ولا بالديموقراطية.

وأكد بن طفله بأنه لا يوجد ما يسمى بالحل غير الدستوري، إنما هذا انقلاب على الدستور وعلى نظام الحكم، مشيرا إلى أن الدستور لم تنص أي مادة به على ذلك وإنما على الحل الدستوري وفق مواده. واشار الى ان الدستور الكويتي من افضل واعرق الدساتير في العالم، والتفريط به هو دمار للكويت، مضيفا ان اي تخل عنه او تفريط يعتبر خيانة وطنية.

● الخطيب والوسمي وبن طفله والجاسم خلال الندوة

الوسمي:
من يبحث عن حلول خارج الدستور لا يؤمن بالاستقرار

بن طفله:
يتم الآن تعميم مفهوم اليأس والإحباط بين الناس

الجاسم:
المال السياسي أفسد العمل الشعبي

الحرمنة

واشار بن طفله الى انه يتم الآن نشر وتعميم مفهوم «الحرمنة» واليأس والاحباط في الاوساط الشبابية بشكل خاص، مؤكدا ان وسائل الاعلام تسلط الضوء على امور الرشوة والسرقات ونشر ذلك يساعد على زيادته، مبينا ان الخيرين والكفاءات المخلصة للبلد كثر. وبدوره، قال الكاتب والمحامي محمد عبدالقادر الجاسم ان المادة السادسة من الدستور تنص على ان يكون نظام الحكم نظاما ديموقراطيا، وقانون الجزاء يعاقب على التحريض او قلب نظام الحكم، مبينا ان الدستور هو الذي يحدد مفهوم نظام الحكم، وليس نظاما وراثيا، مشيرا الى ان من يدعو للحل غير الدستوري او يحرض عليه يرتكب اكبر جريمة من جرائم امن الدولة. وطالب الجاسم بان يبعد خيار الحل غير الدستوري من الخيارات، مضيفا انه ان حدث مثلا وتم حل مجلس الامة حلا غير دستوري، فسترتفع رايات غذتها الحكومة سواء كانت طائفية او قبلية للتعارك فيما بينها. واوضح الجاسم ان المال السياسي اليوم افسد العمل السياسي الشعبي. وقال ان شيك رئيس مجلس الوزراء الى احد نواب مجلس الامة، وان كان من حسابه الخاص، ينطوي على شبهة سياسية ويتوافر فيها الركن المادي لجريمة الرشوة، فالكويت اليوم تعيش فضيحة اخلاقية سياسية. ومن هذا المنطلق تأتي المطالبات الشعبية من رئيس مجلس الوزراء بالاعتذار والاستقالة والابتعاد عن العمل السياسي نهائيا، مشيرا الى انه في حال عدم الاستقالة او لم يتم استجواب الرئيس فعلى الشعب ان ينعى العمل السياسي في الكويت.

عبدالله السالم أرسى دعائم الوحدة الوطنية

كونا - يعتبر يوم ١١ من نوفمبر ١٩٦٢ يوما خالدا ومشهودا في ذاكرة التاريخ الكويتي، ففي مثل هذا اليوم قبل ٤٧ عاما صادق سمو امير البلاد الراحل الشيخ عبدالله السالم الصباح الحاكم الـ١١ لدولة الكويت الذي استمرت فترة حكمه من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٦٥ على دستور دولة الكويت.

ويعتبر الدستور الوثيقة الكبرى الاولى والاساسية في حياة شعب الكويت والتي تحدد نظام الدولة وتنظم العلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وأكد الشيخ عبدالله السالم رحمه الله في كلمته التي جاءت في مقدمة الدستور انه جاء «رغبة في استكمال اسباب الحكم الديموقراطي لوطننا العزيز وايمانا بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الانسانية وسعيا نحو مستقبل افضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ويفيء على المواطنين مزيدا كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على مصلحة المجموع وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره».

وجاءت احكام الدستور في مجملها لترسيخ الاسس والثوابت التي سارت عليها الكويت منذ نشأتها وتشربتها نفوس ابنائها وجرت مجرى الدم في عروقهم من حيث الاعتماد في حياتهم وتصرفاتهم على اسس الشورى والديموقراطية النيابية الحديثة.

وعندما انتخب الكويتيون المجلس التأسيسي في يناير عام ١٩٦٢ ليتولى وضع دستور دولة الكويت وينظم السلطات والحريات شكل المجلس لجنة لاعداد مشروع الدستور تتألف من خمسة اعضاء، مهمتها اعداد دستور ينظم كيان دولة الكويت وينظم السلطات والحريات، على ان يتم عرضه على سمو أمير البلاد.

وألقى سمو الامير الراحل الشيخ عبدالله السالم في جلسة افتتاح المجلس التأسيسي كلمة قال فيها «باسم الله العلي القدير نفتتح اعمال المجلس التأسيسي الذي تقع على عاتقه مهمة وضع اساس الحكم في المستقبل».

واضاف سموه «أختتم كلمتي بالنصح لكم كوالد لأولاده ان تحافظوا على وحدة وجمع الكلمة حتى تؤدوا رسالتكم الجليلة في خدمة هذا الشعب على اكمل وجه واحسنه، والله ولي التوفيق».

وبعدها تم انتخاب -المرحوم- عبداللطيف ثنيان الغانم رئيسا للمجلس التأسيسي وانتخب الدكتور احمد الخطيب نائبا للرئيس.

واول مهمة قام بها المجلس التأسيسي تشكيل لجنة اعداد مشروع الدستور التي ضمت خمسة اعضاء، هم: -المرحوم- عبداللطيف ثنيان الغانم رئيس المجلس التأسيسي، وسمو الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، وكان في حينها وزيرا للداخلية، ورئيس لجنة اعداد مشروع الدستور -المرحوم- حمود الزيد الخالد الذي كان وزيرا للعدل، ويعقوب يوسف الحميضي عضو المجلس التأسيسي وأمين سر اللجنة، والمرحوم سعود عبدالعزيز العبدالرزاق عضو المجلس التأسيسي. وتولى سكرتارية اللجنة الامين العام للمجلس التأسيسي علي محمد الرضوان وشارك في اجتماعات اللجنة الخبير القانوني محسن عبدالحافظ، الى جانب الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان.

واعتبرت مشاركة سمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم رحمه الله في اللجنة مبادرة سياسية تحدث لأول مرة في تاريخ الكويت البرلماني، وكانت قد سبقتها رئاسة الشيخ عبدالله السالم الصباح للمجلس التشريعي عام ١٩٣٨.

ترجمة

قرأ الخطيب بعضا مما ورد في الوثائق البريطانية باللغة الانكليزية وترجمتها للعربية أمام الحاضرين، قال ضاحكا لابن طفلة «شدعوة ليش حاضرين ساعدوني شوي»، فرد ابن طفلة ضاحكا «احنا مو مترجمين»، فرد الخطيب «جنة ما فيكم حنيه».

الفضالة: سقف الحرية عالٍ جداً

كتب عيد الوسمي:

أكد النائب السابق صالح الفضالة ان سقف الحرية في الكويت عال جداً، وقال خلال ندوة «لنا مع الدستور وقفة»، التي نظمتها رابطة الطب الكويتية في كلية العلوم الطبية، ان الكويت فازت بالمرتبة الـ٦٠ عالميا والأولى في الشرق الأوسط من خلال منظمة «صحافيون بلا حدود»، مما يدل على الحرية الكبيرة التي تتمتع بها الكويت في الشرق الأوسط.

وأوضح ان جمعية الصحافيين هي من تحمي الصحافي من خلال توكيل محامين يدافعون عن الصحافيين في حالة التعدي عليهم خلال تأدية واجبهم الصحفي. وبين ان الكويت منذ نشأتها عام ١٧٥٢ قامت على الشورى ولم تقم على حد السيف والمنسف. وأكد ان أعضاء مجلس الشورى قديماً لم يحملوا شهادات عليا، ولكن لديهم الشجاعة لاتخاذ القرارات الحكيمة، ومع الأسف اليوم نرى مجلس الأمة يقفز من وزيرة التربية إلى رئيس مجلس الوزراء بسبب الموسيقى.

ندوة «الدستور صدر ليبقى» في دار معرفي

تحذير من القفز على الدستور

كتب محمود كمال:

اتفق خبراء دستوريون وكتاب وقانونيون على ان الدستور هو هوية أي دولة، وهو الكيان الذي يميز مسيرة الديموقراطية ومقياس تقدمها، مشددين أيضاً على انه لا ديموقراطية من دون قيام الأحزاب.

جاء ذلك خلال ندوة «الدستور صدر.. ليبقى» التي استضافتها دار معرفي أمس الأول وشارك فيها الخبيران الدستوريان د. محمد الفيلي ود. محمد المقاطع والكاتب الصحفي أحمد الديين وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د. غانم النجار.

وقال المتحدثون إن الدستور شهادة ميلاد للدولة ويعتبر صك الاعتراف الدولي لأي بلد في العالم، موضحين ان القفز على الدستور يجر كوارث.

وقال الخبير الدستوري د. محمد الفيلي من سمات الدستور الكويتي انه أخذ من القانون المقارن ولم يكن له أن يفعل غير ذلك، فتجاربه الدستورية متواضعة وحتى لو كانت ذات أهمية نسبية.

وأضاف ان الدولة بعد الاستقلال كانت محتاجة إلى دستور متوافق مع المعايير الدولية للدساتير، فهذا الدستور - في نظر الكويت وفي نظر العالم - هو شهادة ميلاد الدولة الحديثة وهو مقدمة ضرورية للدخول في المجتمع الدولي.

معايير دستورية

وأردف: إلى جوار الحرص على وضع دستور يتطابق مع المعايير الدولية للدساتير كان هناك حرص مماثل على وضع دستور يعكس الخصوصية الكويتية ويستجيب لها.. والتأثر بالاعتبارين السابقين، التجارب المقارنة من جهة والاستجابة للخصوصية الكويتية له تطبيقات متعددة بعضها وردت الاشارة اليه بوضوح في المذكرة التفسيرية للدستور، ويمكن في هذا المقام ان نذكر ثلاثة أمثلة: .هوية الدولة.. نظام الحكم والعلاقة بين السلطات.. السيادة بين الأمة والشعب.

هوية الدولة

وأوضح متحدثا عن هوية الدولة بالقول: في الفترة التي ظهر فيها الدستور الكويتي كانت الدول حديثة النشأة تحرص على تحديد هوية ثقافية وسياسية لها فلا تكتفي دساتيرها بتبيان نظام الحكم ومركز الفرد في مواجهة الدولة. وعناصر الهوية في البلاد العربية كانت الانتماء الى قومية ودين. كما أن بعض الدساتير تحرص على تسمية ايديولوجية اقتصادية واجتماعية، وقد فعل الدستور الكويتي ذلك مسايرا للقانون المقارن السائد، ولكنه حرص على الخصوصية الكويتية، فهو وإن قرر في المادة الثانية أن دين الدولة الإسلام وان الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع فإنه يعلم أن مثل هذه الصياغة يؤدي إلى اشكالات علمية، فمفهوم الشريعة يمتد إلى العقائد والعبادات والمعاملات، وفي الواقع العملي فإن الشريعة وان كانت واحدة لكل المسلمين فإن فهم المسلمين لها وتعاملهم معها ليسا واحدا، وقد عاشت الكويت تجربة عملية تثبت ذلك عندما هاجمها الاخوان عام ١٩٢٠ بدعوى ان اسلام أهل الكويت لا يتسق مع قواعد الشريعة. وزاد الفيلي بالقول: لمواجهة هذه الاشكاليات حرص الدستور، في المذكرة التفسيرية، على تأكيد عدد من الأمور: ان صياغة النص تسمح للمشرع بأن يأخذ أحكامه من مدارس ومصادر أخرى، ونلاحظ في هذا الصدد أن مشروع الصياغة الأول وقد قدمه الخبير القانوني للحكومة كانت الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي له. وزاد الفيلي بالقول ان لفظ الشريعة يجب أن ينصرف معناه إلى الفقه لا الى كل الشريعة باعتبار أن العقائد والعبادات أمر خارج عن سلطان الدولة ولا يجوز حمل الأفراد عليه عن طريق التشريع، وفي هذا الصدد حرص الدستور على عدم الاشارة إلى مذهب أو مدرسة فقهية، تاركا أمر ذلك للمشرع في حدود البحث عن الحلول التي تحقق مصالح المكلفين وتلائم احتياجات الجماعة. واضاف الفيلي ان الأعمال التحضيرية تكشف عن هذا الفهم وعلى كل حال، فإن الأحكام قطعية الثبوت وقطعية الدلالة في الوقت نفسه، اما أكثر الأحكام، فهي قائمة على جلب المصالح ودفع المفاسد.

ولفت الى أن الدستور حرص على تقرير أنَّ تبنِّي أحكام الفقه الإسلامي معقود أمره للمشرع العادي، فليس لغيره ان يعطي للأحكام الفقهية صفة القانون، ولهذا المسلك علة منطقية فلا «يسع» المشرع عند وضعه للقوانين ان يخالف بقية أحكام الدستور.

وأشار الى انه مما سبق قد يقف القارئ أمام بعض النقاشات في المجلس التأسيسي والتي كانت تطالب بالرجوع إلى الوضعية الأولى المقترحة من مستشار الحكومة، وهي ان الشريعة الإسلامية «هي المصدر الرئيسي للتشريع»، وفي الواقع، فإن الشهادات التاريخية التي حصلت عليها تربط اثارة هذا النقاش على الاقل في بدايته بخلاف بين المرحومين جابر العلي وحمود الزيد الخالد، ولم يكن موضوع الخلاف الأساسي هو المادة الثامنة من الدستور. وتحدث الفيلي عن نظام الحكم والعلاقة بين السلطات قائلا: عندما اطلع اعضاء لجنة الدستور على المذكرة المعدة من قبل مستشار الحكومة اتفقوا على ان النظام الرئاسي لا يصلح لبلد يأخذ باسلوب الوراثة في تعيين رئيس الدولة، ومع ذلك فإن توجها قويا في لجنة الدستور كان يرى ان النظام البرلماني العرفي لا يصلح للكويت فرئيس الدولة وان كان لا يمارس اختصاصه بواسطة وزارته، الا ان ذلك لا يجب ان يقود الى جعل العرش مقعدا فارغا، ولذلك تم تطعيم النظام البرلماني بعدد من مظاهر النظام الرئاسي، على النحو الذي نعرفه، فرئيس الدولة يعين بارادته المنفردة رئيس مجلس الوزراء مع بقاء وجوب استشارة رؤساء الكتل السياسية، وهذا يذكرنا دائما اننا امام نظام في الاصل برلماني.

ونلاحظ في هذا الصدد خصوصية كويتية، وهي ان الدستور يحتوي احكاما وجمع بين الواجب والمستحب، فالواجب ان يستشار البرلمان في اختيار رئيس الحكومة، كما ان من الواجب ان يكون بعض اعضاء البرلمان في الحكومة، اما المستحب فهو ان تكون الحكومة من البرلمان.

اذاً نحن امام مظهر آخر من مظاهر التوفيق بين القانون المقارن والخصوصية الكويتية.

وفي معرض حديثه عن السيادة بين الامة والشعب، قال الفيلي تقرر المادة السادسة من الدستور، لا للشعب، وتفسير ذلك ان النظرة للسيادة الشعبية لا تتسق مع النظم الوراثية بعكس نظرية سيادة الامة التي تسمح بالقول بان الامة من خلال قواعد الوراثة التي تقررها تقوم بتغييب رئيس الدولة. اذاً نحن هنا نأخذ بحلّين في القانون المقارن للاستجابة للخصوصية الكويتية.

ومن جانبه، قال استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د. غانم النجار انه قبل ظهور دستور ١٩٦٢ سبقته عدة قضايا، ولم تكن هناك مؤشرات على امكانية ظهوره وسبقته انتكاسة ١٩٥٩ عندما اغلقت الاندية والصحف بسبب احداث مهرجان ثانوية الشويخ، والذي يعتبر عام المخاض بدءا من حكم المغفور له امير الكويت الراحل الشيخ عبدالله السالم عام ١٩٥٠ الذي كانت لديه رغبة في استقلال الكويت.

ولفت الى ان عام الاستقلال شهد ضغطا على الحكم من القوى السياسية.

وكانت تسيطر على الشارع في ذاك الوقت فكرة القومية العربية.

بدوره تحدث الخبير الدستوري د. محمد المقاطع، مؤكدا ان دستور الدولة بمنزلة شهادة الميلاد بالنسبة للانسان المولود حديثا، غير انه اعرب عن استيائه من مغبة تناول الدستور بوضع منفصل عن التاريخ، لافتا الى ان عمر دستور الكويت يبلغ ٨٨ عاما منذ عام ١٩٢١، وهو ما يعد بداية الدستور في الكويت وانعكس بدوره على دستور ١٩٦٢.

واردف بالقول «ان الدستور شهادة ميلاد للدولة، فكيف نقفز عليه؟».

● المتحدثون في الندوة

■ الفيلي: النظام الرئاسي لم يكن ليصلح لبلد يأخذ بأسلوب الوراثة

■ غانم النجار: الدستور في حاجة إلى التطوير وليس تقليص الحريات

■ محمد المقاطع: شهادة ميلاد للدولة فكيف نقفز عليه؟

جمعية الخريجين:

البعض يرى في الدستور خطأ تاريخياً

أصدرت جمعية الخريجين بيانا في ذكرى الدستور جاء فيه: تمر علينا ذكرى اقرار دستورنا في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ ونحن في أمس الحاجة الى احترام هذا الدستور وتطبيقه والتمسك به، فقد مرت عقود من عمر بلادنا وشعبنا ونحن نتصارع ليس من خلال الدستور وآلياته وضوابطه بل نتصارع على الدستور وبقائه وتطبيقه، وانقسمنا الى فريقين أحدهما يرى فيه بداية لدولة ديموقراطية حديثة تتطلع الى المستقبل والفريق الآخر يرى فيه خطأ تاريخيا يجب التخلص منه والعودة الى الماضي.

وبسبب هذا الصراع المستمر تعرض الدستور لأشكال متعددة من الانتهاكات المباشرة وغير المباشرة، فبعد عامين من اقراره استخدمت الأكثرية النيابية لتمرير قوانين مخالفة لصريح نصوصه، ما دفع ثمانية نواب الى الاستقالة في ديسمبر ١٩٦٥، ثم زورت الانتخابات عام ١٩٦٧ لضمان أغلبية مطلقة، وحل بعد ذلك مجلس الأمة ومجالس ادارة غالبية جمعيات النفع العام، عام ١٩٧٦ ولمدة أربع سنوات، تم خلالها تشكيل لجنة لـ«تنقيح» الدستور ثم عُبث في الدوائر الانتخابية لضمان أغلبية تقر نسف الدستور وتحويل مجلس الأمة الى جسم هلامي لا قيمة رقابية له.

الا أن الضغط الشعبي من خلال جمعيات النفع العام والصحافة والدواوين دفع الأغلبية النيابية الى رفض مقترح الحكومة بتعديل الدستور عام ١٩٨٢. بعدها تم الانقلاب مرة أخرى على الدستور عام ١٩٨٦ مع فرض رقابة مسبقة على الصحافة وتحولت الكويت الى دولة أمنية خلال فترة ما عرف بدواوين الاثنين.

ولم يكتفِ الطرف الراغب في التخلص من الدستور بكل ذلك بل ذهب الى انشاء ما سمي بالمجلس الوطني كبديل لمجلس الأمة، فُصِّلت مهامه تماما بما يحقق حالة الاجهاز الحقيقي على الدستور والمسيرة الديموقراطية ويعيدنا الى مربع ما قبل ١١ نوفمبر ١٩٦٢.

الا أن المدافعين عن الدستور والديموقراطية استثمروا فرصة مؤتمر جدة الذي عقد في ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ للتأكيد على ضرورة عودة الكويت المحررة الى حضن دستورها كما جاء في الكلمات الرسمية الثلاث للمؤتمر.

ولما تحررت الكويت من براثن غزو المجرم صدام ساد شعور بانتهاء الصراع على الدستور واقرار طرفي هذا الصراع بأن الطريق الوحيد أمام الكويت هو قدرها الدستوري، الا أن هذا الشعور ثبت خطؤه بدعوة المجلس الوطني للانعقاد في وقت كان الأجدى أن يلغى بشكل كامل.

ومرت فترة ما بعد التحرير ليتبين لنا أن الصراع مازال مستمراً وان بأشكال مختلفة فقد استثمرت الأغلبية النيابية التي وفرتها تقسيمة الدوائر البائسة لتمرير قوانين مخالفة للدستور أغلبها موجه الى محاصرة الحريات التي كفلها وأكدها.

والآن وبعد أن انتصرت المحكمة الدستورية لدستور ١٩٦٢ بالغائها قانون التجمعات عام ٢٠٠٥ ورفضها الطعن في نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة بحجة مخالفتها قانون الانتخاب، فان شعوراً من الارتياح ساد لدى أنصار الدستور، لكنه شعور مشوب بالحذر الشديد.

لذا فنحن في جمعية الخريجين نحذر من استمرار محاولات العبث بالدستور تحت أي مبرر وحجة، فقد أثبت هذا الدستور مرة بعد أخرى أهميته لاستقرار البلاد ونظام حكمها، فلولاه لا يعلم الا الله سبحانه ما كان سيحدث للكويت عندما احتلها جيش صدام أو عندما دخلت البلاد في أزمة الحكم بعد وفاة الأمير الراحل رحمه الله.

كما تُذكر الجمعية كل من يدعو الى استخدام الانقلاب على الدستور كعلاج للأزمات السياسية المستمرة بأن هذه الأزمات انما حدثت واستمرت لا بسبب الدستور بل في الأغلب الأعم بسبب الابتعاد عنه، ولنستخدم هذه الذكرى في استنباط العبر من مسيرة الصراع على الدستور، وليقتنع الجميع بأن طريقنا الوحيد الى الأمام تضيئه شمعة الدستور فقط، فلنبقها كي نبقى.